عارض التركيب عند القنوجي في تفسيره فتح البيان

الطالبة: فاطمة عباس اسماعيل

المشرف: أ.د مكي محي عيدان الكلابي

الملخص

قامت دراستنا على تحليل شواهد الحذف وتوضيحها ودراستها في كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي، فتمت الدراسة ضمن مقدمة ومبحثين وخاتمة تلخص ما تم إنجازه، فاعتمد المبحث الأول على دراسة عارض الحذف في العناصر الإسنادية ضمن آيات قرآنية تحمل ذاك الغرض، أما المبحث الثاني فقام على دراسة عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في الآيات القرآنية، وفق تحليل الشاهد القرآني تحليلاً نحوياً متوافياً جميع العناصر، لتقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

Summary

Our study was based on analyzing, clarifying and studying the evidence of deletion In the book Fath al-Bayan fi Maqasid al-Qur'an by Al-Qanuji. The study was conducted In an introduction, two sections, and a conclusion that summarizes what has been accomplished. The first section relied on studying the symptom of deletion in attributive elements within Qur'anic verses that carry that purpose. The second study was based on Studying the symptom of deletion In non-attributive elements in Qur'anic verses, according to a grammatical analysis of the Qur'anic evidence that matches all the elements, so that the study Is based on the descriptive analytical approach and thus completes our study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق وسيد المرسلين النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم..

وأما بعد:

فإن دراستنا في هذا البحث ستنطلق في ميادين كتاب فتح البيان للقنوجي وسنقف تحديداً عند محطات الحذف، لا بد لنا قبل الحديث عن عارض الحذف في التركيب من بيان معنى الحذف وأقوال النحويين واللغويين فيه، فإن العرب أصحاب السليقة اللغوية كانوا بلغاء بالفطرة، وكانوا يجرون في لغتهم بحسب ما يقتضيه المقام فيزيدون أو يحذفون من الكلام ما هو مناسب لمقام البلاغة والفصاحة، ولما نزل القرآن الكريم كان ذلك مدعاة لتشكل

نواة البلاغة العربية من حيث التنظير لأسسها، وكان سيبويه في كتابه قد أشار إلى الكثير من الظواهر اللغوية والبلاغية عند استشهاده بأيات القرآن الكريم، ومن بين تلك الظواهر ظاهرة الحذف.

مفهوم الحذف:

الحذف من حيث المعنى اللغوي من باب حذف، يقال: "حذف الشيء يحذفه حذفاً قطعه من طرفه، ومنه أيضاً حذف الشيء إسقاطه[1].

أما الحذف في الاصطلاح فيعني إسقاط جزء من الكلام أو إسقاطه كله لدليل[2]، وذكر النحويون أنه لا بد من أن يكون فيما بقي من الكلام دليل على ما حذف منه[3]، كما ذكروا أنه "ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته[4].

وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يعني أن الأصل هو الذكر، ولا يجوز الحذف إلا لوجود دليل، وهذا الدليل قد يكون دليلاً يقتضيه المعنى أو الصناعة النحوية، أو تدل عليه القرائن سواء أكانت هذه القرينة قرينة لفظية أو قرينة مقامية[5]، ويلجأ المتكلم إلى الحذف لوضوح المعنى ولتجنب التكرار ، فالحذف يعني وجد نقص في مكونات الجملة، وحتى تتم الفائدة من الكلام يجب أن تكون العناصر الموجودة كافية الدلالة على المعنى المطلوب، فالحذف ظاهرة أصيلة في العربية من حيث الدراسة والوجود، وهو يصيب الجملتين الفعلية والاسمية، إضافة إلى الكلمة والأبنية الصرفية[6].

ويأتي الحذف ليكون عارضاً من أهم عوارض التركيب، ويظهر تأثيره و فضلا عن سبب خروجه عن النمط الشائع والانحراف عن الأسلوب اللغوي الأصلي، فهو لا يأتي في التركيب من دون فائدة. ولكنه يعطي المتلقي الفرصة لكي يشحن فكره، ويعمل عقله، وليتخيل ما يمكن تخيله، "وكل كلام يقع فيه الحذف فلا بد للمحذوف من دليل يدل عليه، لأن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، فوجود الدليل يعد من أهم شروط الحذف عامة، فلا حذف إلا بدليل، وإنما تستحسن ا رب الحذف في بعض المواضع لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه[7]، وإذا لم يكن في الكلام ما يدل على المحذوف "فإن ذلك يعد ضرباً من ضروب التعمية في الكلام والألغاز، لذا يجب أن يكون هناك دليل على المحذوف عند حذفه من الكلام[8].

شروط الحذف:

لا يكون الحذف في اللغة بشكل اعتباطي، ولكن لا بد له من شروط حتى يجوز الحذف، وقد حدد ابن هشام شروطاً للحذف يمكن إجمالها بما يأتي:

١- وجود الدليل أو القرينة الحالية، كقولك لمن رفع سوطاً: زيداً، بإضمار اضرب، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[9]، أي سلمنا سلاماً، أو الدليل أو القرينة المقالية، كقولك لمن قال من أضرب؟ زيداً، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ٣٠ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ٣١ ﴾[10]، أي أنزل خيراً.

٢- ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه، لأن كلاً منهما كالجزء من الفعل، ولا مشبه الجزء أي اسم كان وأخواتها.

٣- ألا يكون المحذوف مؤكداً.

٤- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون مفعول، لأنه اختصار للفعل، كقولك: زيداً فاقتله، أي عليك زيداً، وشأنك الحج أي عليك الحج.

٥- ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة على المحذوف وكثر فيها الاستعمال.

٦- ألا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف ما في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت.

٧- ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكانية إعمال العامل الضعيف[11].

الحذف عند البلاغيين:

بحث البلاغيون الحذف من حيث المعنى، فذكروا أن "مدار الإيجاز على الحذف، لأن موضوعه على الاختصار، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى ولا ينقص من البلاغة، بل أقول لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته ولصار إلى شيء مشترك مسترذل، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة

والحســـن والرقة، ولا بد من الدلالة على ذلك المحذوف فإن لم يكن دلالة عليه فإنه يكون لغواً من الحديث ولا يجوز الاعتماد عليه ولا يحكم عليه بكونه محذوفاً بحال[12].

وتأتي أهمية الحذف عند البلاغيين من حيث إنه أكثر بلاغة من الذكر في مواضـــع كثيرة، وهو محدث للتفاعل بين النص والمتلقي، ويثير انتباه القارئ، و يعتقد الجرجاني أن الحذف باب مسـلكه دقيق ، مأخذه لطيف ، أمره عجيب يماثل السحر فإنك تجد به التخلي عن الذكر أكثر فصاحة من الذكر ، فالسكوت عن الإفادة أزيد للإفادة ، ونراك أكثر لطفاً إن لم تنطق ، وذو بيان تام إن لم تتضح و تبن [13].

فالجرجاني يؤكد في قوله هذا وجود الحذف في كلام العرب وهو غير مقتصـر على الاسم والحرف، بل يشمل الجملة والحاجة إليه ضرورية، ولا يذهب المتكلم إلى الحذف إلا لغاية دلالية أو بيانية يرغب في التعبير عنها.

ولا يختلف الفقهاء والمفســـرون في نظرتهم إلى هذه الظاهرة اللغوية عن نظرة البلاغيين، إذ يرون أن القرآن الكريم يجري على أنواع من الإيجاز منها إيجاز الحذف باستغنائه عن كلمة أو جملة، لأن في الكلام المذكور ما يدل على المحذوف من اللفظ أو السياق، فلا خفاء في معرفة المحذوف ولا إخلال بالفهم، ولكي لا يصـير الكلام لغزاً اشترطوا أن يكون فيما بقي من الكلام دليل على ما ألقي منه[14].

وعليه فإن أهل التفسـير والبلاغة يعتبرون الحذف شـكلاً من أشـكال الإيجاز والاختصـار ، وهو نمط من الكلام شـريف ، لا يرتبط به سـوى من كان فارسـاً في البلاغة ، والنظر فيه يكون للمعاني وليس الكلمات ولا نقصـد بذلك أن يتم إهمال الكلمات والألفاظ بحيث تتجرد عن سماتها الجميلة والجيدة ، بل نقصـد أن فلك النظر في هذا النمط مختص بالمعاني ، فقد يوجد لفظ قليل ولكنه يشـير إلى معانٍ كثيرة ، وقد يوجد لفظ كثير غير أنه يشـير إلى معانٍ قليلة [15].

وإلى جانب ذلك يرى الباحثون أن البلاغيين يميلون إلى أسـلوب الإيجاز والحذف أكثر من ميولهم إلى أسـلوب الإســهاب والذكر، ويعللون ذلك بأن في الحذف قدرة فائقة على التعبير البديع من جهة، وهو عنوان للبلاغة من جهة أخرى[16].

المبحث الأول: عارض الحذف في العناصر الإسنادية

5

العناصر الإسنادية هي أركان الجملة الأساسية، المسند والمسند إليه، وقد يقع الحذف في هذه العناصر الإسنادية إلا أن هذا الحذف ليس جائزاً إلا بوجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على الركن المحذوف، "فالذكر قرينة لفظية، والخذف إنما يكون بقرينة وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية[17].

وإذا نظرنا في الجملة الاسمية المؤلفة من ركنين هما المبتدأ والخبر، فإننا نجد العلماء قد اختلفوا في الأولى بالحذف منهما، فمنهم من قال إن الأولى بالحذف هو المبتدأ، ومنهم من قال إن الأولى بالحذف هو الخبر، ذلك أن المبتدأ هو عين الخبر، ولكننا نجد أن الثابت هو أن الحذف قد وقع بهما، وفي ذلك قال النحويون: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما[18].

وقد وقع حذف العناصر الإسنادية في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، ولم يشر القنوجي في فتح البيان إلى كثير من هذه المواضع، فمن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ الم * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[19].

فقد ذكر النحويون أن ألم هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه ألم[20]، كما يجوز أن يكون موضعها نصباً على حذف الفعل والتقدير اقرأ ألم[21].

في حين ان الإمام القنوجي لم يشر إلى الحذف في هذه الآية الكريمة، بل اكتفى بذكر أقوال المفسرين في معنى هذه الحروف[22].

ومن ذلك أيضاً قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ * مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ * صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ * أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[23].

فقد ذكر العلماء أن في الآية حذفاً للمبتدأ والتقدير "هم صم بكم عمي فهم لايرجعون[24]البقرة 17، وذكر المفسرون أن الآية تتحدث عن المنافقين ولكنها لا تذكرهم بعبارة صريحة واستدلوا على ذلك من ظروف نزول الآية في المنافقين، والخذف هنا يشعر السامع بتحقير الله سبحانه و الى لهؤلاء المنافقين والاستهزاء بهم فيترفع عن ذكرهم في الكلام، ودليله السياقي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[25]، ليكون قوله صم بكم عمي أخباراً لمبتدأ محذوف والمنافقون، أو هو خبر واحد وفق تأويلهم قولهم هذا حلو حامض.

ولا يشير القنوجي إلى ذلك كله بل نراه يكتفي بتفسير المعاني اللغوية للآية الكريمة[26]، ومثل ذلك كثير.

فإذا تركنا جانب ما لم يذكره القنوجي من مواضع الحذف إلى ما ذكره، فإننا أول ما نجد ذلك في حديثه عن البسملة، حيث رأى أن متعلق الباء محذوف وقدره فعلاً أي باسم الله أبتدئ[27]، وكنا تحدثنا عن ذلك في مقام سابق فلا حاجة للإعادة ها هنا.

ومما ذكره القنوجي ما ورد عند تفسيره قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَ لئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ۚ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لمِنَ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ۖ فَلَا تكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾[28].

فقد ذكر القنوجي أن كلمة الحق من المحتمل أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذا الحق، أو أن تكون كلمة الحق مبتدأ والخبر محذوف وهو ما يتعلق به قوله: من ربك، ويفرق القنوجي في الدلالة بين الاحتمالين، فعلى حذف المبتدأ فإن المراد بالحق هو الحق الأول أو هو جنس الحق، وعلى حذف الخبر يكون المعنى الحق هو الذي يكون من الله سبحانه وتعالى وليس من غيره[29].

وقد اختلف النحويون في المحذوف هل هو المبتدأ أو الخبر، فقيل إن كلمة الحق "خبر مبتدأ محذوف تقديره ما كتموه الحق أو ما رفوه، وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف تقديره يعرفونه أو يتلونه[30].

ومن ذلك أيضاً ما ورد في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[31].

أشار القنوجي إلى أن كلمة شهر يحتمل أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتفسير فيه ذلكم شهر، أو أن يكون المحذوف كلاماً على تقدير: كتب عليك الصيام صيام شهر، وذكر أن الآية الكريمة قرئت بنصب شهر على تقدير حذف الفعل والتقدير: صوموا شهراً[32].

وقد ذكر النحاة أن في قراءة الرفع وجهين على تقدير حذف المبتدأ، فالأول هو أن يكون شهر خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي شهر رمضان، والضمير عائد إلى قوله أياماً معدودات في الآية السابقة من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۚ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[33]، والوجه الثاني هو أن شهر مبتدأ ويكون فالخبر فيه وجهان: إما أن يكون الخبر هو قوله: الذي أنزل، أو أن يكون الخبر هو قوله: فمن شهد[34].

ومن ذلك ما ذكره القنوجي عند تفسير قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[35].البقرة:265

حيث ذكر القنوجي أن قوله: فإن لم يصبها وابل فطل، معناه فإن الطل يكفيها، والمراد بالطل الطش والمقصود به المطر الضعيف، أو هو المطر الخفيف والمستدق القطر، وذكر أن هذا التقدير هو تقدير المبرد، كما ذكر أنه من الممكن أن يكون التقدير فالذي يصيبها طل[36].

وذكر النحويون أن كلمة طل قد جاءت بعد فاء الجزاء، فهي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير فمصيبها طل، كما أجازوا أن تكون كلمة طل فاعلاً لفعل محذوف تقديره: يصيبها طل[37].

ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾،[38]

فقد ذكر القنوجي أن قوله: نور على نور، معناه أي هو نور كائن على نور...أو هو نور الله أي إن هداه للمؤمنين نور على نور الإيمان[39].

ومن ذلك أيضاً قول الله سبحانه وتعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ * وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ * وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ * وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ * وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ * وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ * وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ * وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ * وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ * وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ * عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ﴾[40].

والحديث هنا جار على الحذف الواجب الذي يمتنع فيه إظهار المحذوف مع وجود المفسر، بمعنى أن الفعل المحذوف يفسره فعل بعده، فيمتنع الجمع بين المفسر والمفسر، ويأتي هذا الحذف بعد أدوات الشرط المختصة بالأفعال من مثل إن وإذا. وقدجاء بعدها اسم، فيكون هذا الاسم مرفوعاً بفعل محذوف يفسره ما بعده، ذلك أن هذا الاسم لا يصح أن يكون فاعلاً للفعل المذكور بعده لأنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة كما ذكرنا إنفا41

المبحث الثاني: عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية

ذكرنا أن الجملة تتكون من ركنين رئيسين هما المسند والمسند إليه، وكل ما عداهما هو من العناصر غير الإسنادية وهو فضلة في الكلام يمكن الاستغناء عنها، ويأتي المفعول به في مقدمة هذه العناصر غير الإسنادية، وقد أجاز النحويون حذفه إذ يصح الكلام من دون ذكره[41].

حذف المفعول به:

أورد النحاة أنه من الجائز أن يحذف المفعول به ، غير أن هذا الحذف يتم على القاعدة الرئيسة في الحذف ، وهي أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، وسوى ذلك فإن فيه شيء من التكلف مثلما ذكر النحويون[42]، وقد رأى البعض أنه من الجائز حذف المفعول به حتى ان لم يكن هناك دليل على المحذوف[43].

و يعوّل النحويون على أن حذف الفضـلة جائزة لأنه من الممكن الاسـتغناء عنها و قد قاموا بتحديد الفضـلة بأن المقصود بها مالا يعتبر أساساً في الإسناد حتى لو كانت صحة الكلام متوقفة عليه[44].

فالمفعول به هام في الجملة وإشـارة الفعل إليه لها ذات أهمية إشـارة الفعل إلى الفاعل ، و تتضـح هذه الدلالة أو الإشارة في الفعل المتعدي على عكس الفعل اللازم فهو بالأصل لا يدل على مفعول ، و مما قاله سيبويه : قولك قد ذهب بمرتبة قولك قد كان منه ذهاب ، وفي حال قول : ضـــرب عبد الله لم يتضـــح المفعول هل هو زيد أم عمر[45].

وقد عُني أهل البلاغة بالصـلة بين الفعل والمفعول ، ومن هذا قولهم : أيضـاً في حال عديت الفعل إلى المفعول فقلت : ضـرب زيد عمراً كان هدفك إفادة التباس الضـرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه[46]،و قولهم : إن الهدف من ذكرها (المفاعيل) مع الفعل إفادة تلبســـه بها من جوانب متعددة مثل الوقوع فيه و معه و له و سـوى ذلك[47]، و يعتقد الباحثون أن المنصـوبات قيود على صـلات الإسـناد فعلى سـبيل المثال المفعول به هو الذي جعلنا لا نفهم الضرب في جملة ضرب زيد عمراً على إطلاقه بل من جانب وقوعه على المفعول به عمراً ففي حال عدم ذكر المفعول به فهم الضرب على إطلاقه[48]

ومن الجائز حذف المفعول به في حال وُجد دليل يدل عليه و هذا حتى يســتقيم الكلام ، ومن الممكن أن يمنع حذف المفعول في بعض الأحيان للإشارة إلى أهميته في الجملة.[49]

وقد يتم حذف المفعول من الكلام باللفظ غير أنه يتم تقديره في الكلام ، وهذا في حال دل دليل عليه ، والنحاة يدعون هذا النمط من الحذف بحذف الاختصـــار ، و يتم حذفه كذلك عند التوقف على الحدث و من يقوم به من غير إرادة المفعول ولا يوجد عليه دليل و يدعى هذا النمط من الحذف بحذف الاقتصار[50].

وسـمي كذلك "للاقتصـار على نسـبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم' وذكر النحويون أنه قد جروا على حذف المفعول إما للاختصـار وإما للاقتصـار ومرادهم من الحذف اختصـاراً الحذف لوجود دليل، ومن الحذف اقتصـاراً الحذف من دون دليل، ومن أمثلة ذلك قولهم: كلوا واشربوا، والمراد طلب إيقاع هذين الفعلين، وهو لا يسمى في هذه الخالة محذوفاً لأنهم أرادوا تنزيل الفعل لهذا القصد منزلة الفعل الذي لا مفعول له[51].

و يُقصـد من الحذف اقتصـاراً هو هو الإعلام بإيقاع الفاعل للفعل والتوقف أو الاقتصـار عليهما ، ولا يتم ذكر المفعول و يحل الفعل المتعدي محل الفعل اللازم ، وذكر البلاغيون اختلاف الأغراض في هذه الحالة، فإن الأغراض تكون مختلفة عند الذكر للأفعال التي تتعدى، فتارة يذكرون المفعول وغايتهم الاقتصـار على الإثبات للمعاني التي تكون مشـتقة منه للفاعل من دون ان يعرض بالذكر للمفعول وإذا كانت الحال هذه فإن الفعل المتعدي هو مثل الفعل اللازم من حيث عدم وجود المفعول في اللفظ أو التقدير، ومن ذلك كلام بعضـهم: رجل يعقد ويحل أو ينهي ويأمر أو ينفع ويضـر، ومنه قولهم: هو يجزل ويعطي او يقري و يضـيف، والمعنى في كل ما سبق أن يثبت المعنى للشيء في نفسه بشكل مطلق وجملة من دون التعرض لذكر مفعول[52].

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن المعول عليه في تقدير مفعول محذوف هو الأفعال التي لها مفعول به مقصـود إلا أنه يحذف من اللفظ لدلالة الحال عليه، وقد جعله في قسـمين: الأول هو الحذف الجلي الذي لا صـنعة فيه كقولهم: اصغيت إليه أي أذني، والثاني هو الفعل الذي يملك مفعول مخصوص معلوم المكان إما بجري الذكر أو دليل الحال فيتم ذكر الفعل من أجل تأكيد معناه فحسب من دون التعدي لشيء أو ذكر المفعول[53].

ويذكر النحويون لحذف المفعول عدة أغراض من دون التوسع فيها كثيراً كحذف المفعول لمعرفة السامع به أو لإرادة الإبهام أو لطول الاسـم في العائد أو لأنه رأس آية، وهو من وجهة نظر البلاغيين يحذف لغرضـين: إما لغرض لفظي كتناسب الفواصل أو الاختصـار والإيجاز، وإما لغرض معنوي كاحتقار المفعول أو استهجانه أو تضـمين المتعدي معنى اللازم أو الإيذان بالتعميم أو الإيجاز والمشـاكلة، أو للعلم به أو للجهل به، أو بقصـد التعظيم أو عدم التعيين وما سوى ذلك من أغراض معنوية[54].

ومما سبق نجد أن حذف المفعول به يعد من السمات البالغة التي لاقت اهتماماً كبيراً من النحاة والبلاغيين، حيث رأوا أن "حذف المفعول به أمس، وهو بما نحن فيه أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسـببه من الحسـن والرونق أعجب وأظهر[55]، فاهتموا بمسـائله لما ينطوي عليه من المزايا الكثيرة، ولما له من نتائج دلالية واسعة ولارتباطه بالمعنى داخل التركيب وإن كانت دراستهم قائمة في الأساس على الأسس النحوية.

و ينبغي ذكر أنه من الممكن حذف المفعول به في بعض الأحيان للاسـتدلال على أهميته في الجملة ، ولا يتم حذفه في بعض المواضع أبرزها أن ينوب عن الفاعل أو يكون متعجباً منه أو محصوراً أو مجاباً به [56]

وقد ورد حذف المفعول به في القرآن الكريم في مواضع متعددة أشار القنوجي في فتح البيان إلى بعضها. ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[57].

فقد أشار القنوجي إلى أن في قوله: كلوا واشربوا حذفاً للمفعول به، وقدره القنوجي بقوله: كلوا واشربوا ما شئتم، أما دلالته هذا الحذف للمفعول به فقد ذكر القنوجي أن المراد به الإطلاق والإباحة، ذلك أن الله سبحانه وتعالى أمر العباد بالأكل والشرب، وقام بنهيهم عن الإسراف بذلك، فلا يجوز الزهد في ترك المطعم والمشرب، وكذلك لا يجوز تحريم الحلال أو تحليل الحرام فأن ذلك من الإسراف، وذكر القنوجي أن في هذا الإطلاق دليلاً على أن "جميع المطعومات والمشروبات حلال إلا ما خصه الشرع بدليل في التحريم، لأن الأصل في جميع الأشياء الإباحة إلا ما حظره الشارع، وثبت تحريمه بدليل منفصل[58].

وقد ذكر النحويون والبلاغيون في هذه الآية أنه قد وقع فيها الحذف لمفعولي الفعلين، والتقدير: كلوا واشربوا مما طاب لكم، ويأتي الحذف اقتصاراً من غير دليل، وهو عند النحويين ليس حذفاً لأنه نزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، والغرض الذي يدل عليه الحذف من الناحية النحوية يأتي لتنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، وذلك لعدم تعلق الغرض بذكر المفعول[59]، "فالمفعول به في مثل هذه التعبيرات غير مراد ولا يصح تقديره، لأن التقدير يفسد المعنى[60].

ومن ذلك أيضاً قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ * يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ۙ فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[61].

ففي قوله تعالى: يستأخرون ويستقدمون، أشار القنوجي إلى أن يستقدمون كلام استؤنف به لإرادة الإخبار بأنهم لا يسبقون أجلهم المضروب لهم ولا بد من أن يستوفوه ولا يتأخرون عنه في الوقت ذاته، فهم لا يستأخرون عن آجالهم إذا انقضت ولا يستقدمون عليها إذا قاربت الانقضاء، وظاهر أقوال المفسرين أن يستقدمون معطوف على يستأخرون، وهو معطوف على الجواب للمبالغة في انتفاء التأخر بنظمه في سلك المستحيل من جهة العقل وليس لبيان انتفاء التقدم مع إمكانه في نفسه كالتأخر[62].

أما في قوله تعالى يمحو ما يشاء ويثبت، فقد ذكر مفعول يمحو وحذف مفعول يثبت لدلالة المتقدم عليه، وذكر القنوجي بعض آراء المفسرين في تقدير المفعول، فذكر أن منهم من قال إن المعنى في هذه الآية أن الله سبحانه

يمحو الذي يشاؤه من الفرائض والشرائع فيقوم بنسخه وتبديله وأنه يثبت الذي يشاؤه ولا يقوم بنسخه، والجملة في المنسوخ والناسخ هي في أم الكتاب[63].

ورأى القنوجي أن في هذا التقدير تخصيصاً للعموم في الآية من دون وجود المخصص[64].

ومنهم من رأى أن المحو والإثبات في العمر الذي يجوز فيه المحو والإثبات، أو هو محو وإثبات ما في ديوان الحفظة مما ليس بحسنة ولا سيئة، أو يمحو ما يشاء من القرون، فيمحو قرناً ويثبت قرناً، وقيل هو محو لمعصية التائب وأثباته في ديوان الحسنات، وقيل يمحو الدنيا ويثبت الآخرة، وما سوى ذلك من الأقاويل[65].

ويلحظ من الكلام السابق أن المفسرين قد حاولوا تقدير مفعول به للفعل يثبت بناء على تقدير المفعول به للفعل يمحو الذي جاء بصيغة الإبهام، ورأى القنوجي أن الله سبحانه وتعالى أراد بالمفعول به المبهم للفعل يمحو وبحذف المفعول به للفعل يثبت الإطلاق والعموم، ومن هذا المنطلق رأى القنوجي أن كل الأقاويل السابقة هي مجرد آراء ودعاوى ومن دون شك أن آية الإثبات والمحو تعم كل الذي يشاء الله سبحانه وبالتالي فمن غير الجائز التخصيص إلا بالمخصص، فإنه إن خصص من دون مخصص فإن ذلك تقول على الله عز وجل ما لم يقل، وأن الله سبحانه توعد على ذلك وجعله مقروناً بالشرك....[66].

أما في قوله: اتقى وأصلح، فقد أشار القنوجي إلى حذف المفعول في الحالتين، والمراد: اتقى معاصي الله والشرك، وقام بإصلاح حال نفسه عبر الإجابة للرسل واتباعهم[67].

وقد أشار النحويون إلى أنه قد حذف مفعولا فعلي الشرط اتقى وأصلح، والتقدير فمن اتقى الله وأصلح عمله، وجاء الفعلان اتقى وأصلح في حالة الإفراد مراعاة للفظ من لأنها مفردة لفظاً ومجموعة معنى.[68]

وقد حذف مفعول اتقى وهو لفظ الجلالة على سبيل الاختصار والخذف راجع إلى دلالة التركيب للعلم به لقوة حضوره في ذهن المتلقي ومعروف عنده وحاضر على الدوام، وليس فيه إرباك للمتلقي، وحذف كذلك مفعول أصلح اختصاراً للعلم به[69].

حذف التمييز:

ورد في القرآن الكريم الكثير من العناصر غير الإسنادية التي وقع فيها الحذف غير المفعول به، ومن تلك العناصر غير الإسنادية التي ورد حذفها في القرآن الكريم التمييز، والتمييز اسم نكرة فضلة يمكن الاستغناء عنه، ويؤتى به في الأصل لرفع إبهام اسم سابق عليه أو إبهام جملة، كإبهام ألفاظ الأعداد، ووحدات الكيل والوزن والمساحة، فيأتي التمييز ليوضح إبهامها، نحو قولنا: عندي ثلاثون ديناراً[70].

وقع حذف التمييز في القرآن الكريم بعد الأعداد، ويبدو هذا الحذف لغاية التركيز على العدد والاهتمام به أكثر كما نجد في قول الله سبحانه و تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[71]، فحذف تمييز العدد سبعة والعدد عشرة، والتقدير سبعة أيام وعشرة أيام وهو مفهوم من الكلام السابق.

ومن ذلك أيضاً ما ورد في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[72].

وقد أشار القنوجي إلى حذف التمييز بعد العدد اثنتي عشرة أسباطاً في قوله: أي قطعاً متفرقة ففرقناهم معدودين بهذا العدد[73].

فالتقدير إذاً اثنتي عشرة فرقة أو أمة، والذي دل على التمييز المحذوف سياق النص بقوله أسباطاً وقد ذكر النحاة أن أسباطاً ليست هي التمييز وعللوا ذلك من وجهين: الوجه الأول هو أن المعدود مذكر لأن اسباط هي جمع

سبط، فيكون التركيب اثني عشر، والثاني أن تمييز العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، وهذا كما هو موجود جمع[74].

وقد اتفق النحاة على ذلك[75]، وسياق النص القرآني يدل على حذف التمييز لفهمه من المعنى ودلالة قوله أمماً عليه[76].

حذف الحال:

ومن العناصر غير الإسنادية التي ورد حذفها في القرآن الكريم الحال، والحال هو وصف فضلة منصوب للدلالة على هيئة[77]، والأصل في الحال جواز الذكر والحذف فهي فضلة، فأن حذفت فإن حذفها يكون لقرينة[78]

وقد ورد حذف الحال في القرآن الكريم، ومت شلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[79].

ففي الآية الكريمة حذف للحال الذي تعلقت به شبه الجملة بأيديهم، وذكر القنوجي أن المعنى هو أنهم كانوا يكتبون الكتاب المحرف فلا يبينون ولا ينكرونه على فاعله أو ما يكتبونه من تأويلات زائفة، ليزيد ذلك بياناً بأن قوله بأيديهم تأكيد لأن الكتابة لا تكون إلا باليد.[80]

وقد بين النحاة أنه لا بد من تقدير الحال المحذوفة، وهي يدل عليها ما بعدها، أي محرفاً لقوله سبحانه ثم يقولون هذا من عند الله، إذ لا إنكار على من يباشر الكتاب بيده إلا إذا وضع في غير موضعه[81].

ومن ذلك قول الله سـبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْـمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[82].

ففي الآية حذف للحال قبل القول أي قائلين كذا، وقد بين القنوجي في تفسـيره موطن هذا الحذف فقال في قوله بنا: أي قائلين ربنا، وذكر قراءة أخرى وهو يقولان ربنا.[83]

الخاتمة:

نصـل إلى ختام دراسـتنا إلى تعدد وجوه الحذف التي تطرأ على التراكيب بفرعيها الإسـنادية وغير الإسـنادية، ودراسـتنا هذه التي اعتمدنا من خلالها على التحليل النحوي للشـواهد القرآنية الواردة في كتاب فتح البيان للقنوجي والتي تحمل غرض الحذف النحوي في الدلالـة، سـواء أكـان هذا الحـذف يمس التراكيب النحوية الإسنادية أو التراكيب النحوية غير الإسنادية، وقد رأينا بأن المفسر رصد تجاربه وخبراته وما تعرض له عن طريق إعطاء تفسـير متعلق بتلك العوارض التركيبية والتي تحمل في طياتها الدلالة لديه من سـياقه النحوي إلى سياقات بلاغية أخرى تدفع المتلقي للتحليق بخياله واستقراء هذه التراكيب بطريقة واضحة وصريحة.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.
2- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج٩، ط١، ٢٠٠٠م.
3- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ج٣، ط٣، ١٩٨٠م.
4- المقتضـب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضـيمة، لجنة إحياء التراث الإسـلامي، القاهرة، ج٣، ط٢، ١٩٩٤م.
5- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصـائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشـر، بيروت، ج٢، ط٢، د. ت.
6- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م..
7- بلاغة الحذف في التراكيب النحوية في سـورة البقرة، حسـين مصـطفى حسـين غوانمة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠م.

8- الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم، زهراء ميري حمادي الجنابي، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٩م.
9- الحذف في اللغة العربية، يونس حمش خلف محمد، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠١٠م.
10- ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، دمشق، ج٢، ط١، ١٩٩٦م.
11- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة اليمني، مطبعة المقتطف، ج٢، ١٩١٤م.
12- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
13- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج٢، ١٩٩١م.
14- سورة الإسراء دراسة نحوية دلالية، حسين مجدي معزوزأحمد ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٤م.
15- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.
16- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج١، د. ت.
17- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار الكتب، ١٩٧٦م.
18- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ه.
19- القنوجي، صديق بن حسن، فتح البيان في مقاصد القرآن، تح: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
20- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ج١، د. ت.
21- الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
22- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ج٢، د. ت.
23- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار القمر للطباعة والنشر، بيروت، ج١، ١٩٩٥م.
24-
25- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج١، ط٣، ١٩٨٨م.

26- شروح التلخيص على تلخيص المفتاح، الخطيب القزويني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ج٢، د. ت.
27- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.
28- قضايا المفعول به عند النحاة العرب، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت.
29- مطلوب، أحمد، أساليب بلاغية، وكالة الطبوعات، ط١، ١٩٩٨م.
30- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
31- ظاهرة حذف المفعول به، عاطف فضـــل، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد٩، العدد١، ٢٠١٣م.
32- طبل، حسن، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقديم، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ط٢، ٢٠٠٤م.
33- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٣م.
34- الشـــيخلي، بهجت عبد الواحد، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، مكتبة دنديس، الأردن، ج٣، ط١، ٢٠٠١م.
35- الســمين الحلبي، أحمد بن يوســف، الدر المصــون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج٥، د. ت.
36- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ج٢، ط١، ١٩٩٦م.
37- الزركشي، بدر الدين بن محمد بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، ج٤، 1414هـ، 1994م.
38- ابن عاشـــور، محمد بن الطاهر، التحرير والتنوير، مؤســـســـة التاريخ العربي، بيروت. ط1، ج٩، 1420هـ، 2000م.
39- السيد، أمين علي، في علم النحو، دار المعارف، القاهرة، ج١، ط٧، ١٩٩٤م.
40- الصابوني، عبد الوهاب، اللباب في النحو، دار الكتب، مكتبة الشروق، بيروت. لبنان، د. ت.